الفصل الثالث

نشأة الدولة

السياسة والدولة والحكومة

الدولة هي الموضوع الذي يوجه إليه دارسو السياسة اهتماما خاصًا فهي تنشأ، وتستمر في المجتمع كأي اتحاد إنساني آخر، وجذور الدولة تمتد في نفس التربية التي تضم الأسرة، والمعبد، والمدرسة، والنادي، والنقابة ولكن ما الذي يكسب الدولة ذلك النشاط الذي يجعلها تنمو بطريقتها الخاصة؟ وما هي بذور التطور السياسي؟ ولماذا يوجد هذا القانون الذي يسمى «الدولة»، وأين ينشأ على وجه التحديد؟

إن مناقشة هذا الموضوع تنصب على ثلاثة مصطلحات أساسية: السياسة، والدولة، والحكومة، وكثيرًا ما تستخدم هذه المصطلحات كمترادفات كما أن بعض القواميس نضعها جنبا إلى جنب بمعنى واحد، لكن الحقائق التي سنذكرها والأفكار التي تتضمنها تجعلنا منذ الآن نستخدم تعبيرات أكثر دقة مع شيء من التفصيل، ولذلك فسنفرق بين السياسة والدولة والحكومة بطريقة تساعد على فهم هذه الحقائق.

ولقد تم تعريف المجتمع بأوسع طريقة ممكنة، ورأينا أنه يضم كل العلاقات الإنسانية والجماعات، وإذا استمررنا في الانتقال من العام إلى الخاص، تعين أن يكون الموضوع التالي هو السياسة، ونعني بها مداومة

الجدل الفعال، حيث أن السياسة هي اختيار الإنسان بين حلول مختلفة المشاكل كما بين في الفصل الأول.

وسنرى أن موضوع الدولة أقل اتساعًا من موضوع السياسة، فالدولة هي ذلك الجهاز، تنظم السياسة في نطاقه وتحدد، وهي تتكون من تنظيم، وتشريع، وسلطة، وحقوق، فهي شبكة من العلاقات المترابطة، والسياسة أعم من الدولة، حيث توجد الدولة توجد السياسة.

ولكن العكس غير صحيح، إذ ليس حتما انه إذا وجدت السياسة توجد الدولة، كما أننا نتحدث عن السياسة الدولية بالرغم من عدم وجود دولة عالمية، ويمكننا كذلك الحديث عن السياسة في نطاق المعابد والنقابات مع أنها ليست دولا.

وتحتوى الدولة أيضًا على شيء أضيق من ذلك هو الحكومة، فكل دولة لها حكومة خاصة بها، ونحن هنا بالحكومة أولئك الأفراد الذين يشغلون الوظائف الرسمية و يمارسون السلطة باسم الدولة، والحكومات تتغير وتتبدل، في حين أن الدولة نفسها باقية ومستمرة، و يمكن توضيح ما سبق برسم دائرة في داخلها أربعة دوائر أخرى كل منها أقل مساحة من سابقتها فالدائرة الكبرى في المجتمع، والدائرة التي تليها تمثل السياسية والدائرة الثالثة تمثل الدولة، والدائرة الرابعة تمثل الحكومة.

الوظيفة الرئيسية للدولة

وإذا كانت كل التنظيمات أو المجموعات السابقة قد نظمت وفقا

الظروف اجتماعية معينة، فان الدولة التي أصبحت نظامًا عالميًا يجب أن يخضع للمطالب الدولية، وعلى ذلك يمكننا البحث عن الحاجة التي أدت إلى قيام الدولة بدراسة الوظائف التي تؤديها، وكل من يحاول إحصاء أوجه النشاط المتعددة التي تقوم بها الدولة في العصور والأماكن المختلفة، عليه أن يمعن النظر في الأسباب التي جعلت القيام بهذا النشاط مقصورة على الدولة بصفة خاصة.

وقد مارست الدولة بعض الوظائف منذ زمن بعيد، بينما أخذت تمارس البعض الآخر من وقت قريب وهناك اتفاق يكاد يكون عامًا على أن الدولة يجب أن تقوم بنفسها بواجبات معينة و محددة، في حين أن هناك جدلًا حول صلاحية الدولة لتأدية أعمال أخرى.

ويبدأ الباحث بالتساؤل عما إذا كان من الممكن تقسيم الوظائف التي تؤديها الدولة إلى وظائف أساسية وأخرى فرعية، أو وظائف أصلية وأخرى مشتقة إلى وظائف ضرورية وأخرى اختيارية، أو إلى وظائف مسلم بها وأخرى تحتمل الجدل، ومتى أمكنه الإجابة على هذه الأسئلة فانه يستطيع أن يشير إلى أي وظيفة ثم يقول: هذه تؤيدها الدولة وهي لا دخل لها فيها.

ولكن ما هو الحد الأدنى من الوظائف الضرورية التي يقع عبء القيام بها على الدولة؟ وهل يبقى نشاط حيوي للدولة إذا هي عهدت بجميع الوظائف إلى هيئات أخرى؟

الاتجاه العالمي من أجل الحماية

إن حقائق الحكومة تمثل الإجابة على الأسئلة السابقة فالرغبة في الحماية من بين الأمور التي أجمع الإنسان على ضرورة تحقيقها، ذلك أن كل فرد يريد أن يكون آمنا على نفسه، والناس في كل مكان يطلبون "ضمانا"، من الضرر الجسماني الذي قد يتعرضون له، ومع أن الحاجة إلى الحماية والسلامة الجسمانية حاجة عالمية، إلا أن الوسائل التي اتخذت لتحقيقها قد اختلفت، فقد جرت العادة في البداية على أن يعتمد الأفراد في الدفاع عن أنفسهم على أنفسهم بصفة رئيسية، وكان الناس على مر التاريخ – وحتى قبل العصور التاريخية – يحتفظون بأسلحتهم في منازلهم و يحملونها في رحلاتهم، فكان الفرد هو خط الدفاع الأول ضد الاعتداء عليه أو على ممتلكاته.

سيما أن مساعدة الآخرين له كانت تأتي دائما متأخرة، بيد أن هذا الاعتماد على النفس كان غير كاف في ظروف معينة عندما يقوم احتمال التعرض للعدوان وعندما تكون إمكانيات القوة المعتدية لا يقوى أمامها الدفاع الخاص، أو كأن يقع العدوان من قوة منظمة تتبع جماعة خارجية،

وكان نتيجة ذلك أن اتفق على تفصيل نظام "الأمن الجماعي" ورأى الأفراد في هذا النظام الذي يتعاونون فيه ما يعود عليهم بالفائدة، فلما استمرت الحاجة إلى هذه الحماية الجماعية، أخذت الجماعة تطور وسائل هذه الحماية وإجراءاتها، حتى وصلت بها إلى مرحلة منظمة ومسلم بها، وهكذا أخذت الحماية الجماعية صفة التنظيم الرسمي المتعارف عليه

وصارت من الوظائف التي تقوم بها الدولة.

ولكن هذه النتائج ينقصها البرهان، إذ ما هو الدليل مثلا على أن الحماية هي الوظيفة الأساسية للدولة؟ والإجابة يمكن الحصول عليها من مصادر مختلفة كاستعراض التاريخ، وتحليل وظائف الدولة الحديثة وإذا نحن نظرنا إلى الحضارات القديمة كالحضارة الصينية أو الهندية أو الفارسية أو المصرية أو الأوروبية، وجدنا أن الحكومات كانت قائمة فيها، أي أنها نشأت قبل فجر التاريخ،

وهناك دليل آخر يؤكد الارتباط الوثيق بين المنظمة التي اختارتها الجماعة للدفاع عنها، وبين الحكومة، فعندما كان الإنسان يعيش في القبيلة ويعتمد في حياته على الصيد كانت تحركاته تحتاج إلى تنظيم عسكري أو شبه عسكري؛ لأنه كان ينتقل ومعه أسرته وممتلكاته وفي حالات الضرورة كان الرجال يتحولون إلى فرسان، كما تتحول عرباتهم إلى مراكز دفاع.

فلما انتقل الإنسان من حياة القبيلة إلى الحياة المستقرة على اثر اعتماده على الزراعة وتربية الحيوان بدلا من الصيد، ترتب على ذلك تغيير في إجراءات الحماية، إذا أصبحت الأشياء التي يريد الدفاع عنها وهي المسكن والأرض ثابتة، فكان على المزارع أن يبقى إلى جوار حقله حتى يجني المحصول وقد وجد هؤلاء أنهم أرادوا الاعتماد على الزراعة في حياتهم، كانوا في حاجة إلى جبهة دفاعية تقف على حدود السهل، وإلى قلعة في الداخل، فكانت هذه الحاجة، والقوانين التي نظمتها هي الوظيفة الأولى للدولة.

والآن ما الذي حدث لدولة في القرن العشرين عندما تشترك في حرب كبرى؟ إن هذه الدولة عندما يتهدد الخطر سلامة المجتمع ووجوده تعبئ كل شيء للصراع في سبيل البقاء، فالحاجة إلى تنظيم الدفاع والهجوم تأخذ الأسبقية على جميع أوجه النشاط الأخرى، إذ توضع الحراسة القومية على مراكز الإنتاج، ويتحول الاقتصاد برمته إلى إعداد وتجهيز القوات المسلحة إن نظام الحياة اليومي يتغير من أساسه ويوضع بدلا منه نظام آخر يتغير فيه تركيب خلايا الأسرة، إذ يقتل بعض أفرادها ويستجيب البعض الآخر بدوافع جديدة، فهم يعبأون ويوجهون من أجل هدف واحد هو "النصر".

ولتحقيق هذا الهدف يجب على الدولة أن تتحمل المسئولية ووظائفها تتسع بسرعة حتى تشمل كل أوجه النشاط في المجتمع، وخاصة تلك التي لها أهمية عسكرية،

ولم تكن الحماية وحدها هي سبب وجود الدولة في العصور القديمة ولكن عندما كانت تبرز حاجة الجماعة إلى حماية نفسها وتحطيم عدوها، لم يكن هناك من يقوم بذلك سوى الدولة فإذا انهزمت الدولة نتيجة الفشل دفاعها وقعت تحت سيطرة الذين انتصروا عليها، أي أن حكومة الدولة التي لا تستطيع حماية نفسها، تنفي عنها هذه الصفة.

وأمن الجماعة لا يتعرض للتهديد من الخارج فقط، بل إنه يتعرض للخطر من الداخل أيضًا، فاللصوص والعصابات تنتمي إلى الجماعة، ولكنها خارجة على قوانين هذه الجماعة، وقد يحدث أن يقوم صراع بين

مجموعتين في المجتمع الواحد، فتتدخل الحكومة لصالح المجتمع، لأنها مسئولة عن توفير الحماية ضد العدوان الخارجي والاعتداء الداخلي.

نواة الدولة

نبدأ أولًا بدراسة ما كتبه "هيرودوت" عن حادثة تاريخية واقعية هي تضامن مملكة "ميديًا" القديمة، ويقول أبو التاريخ في سباق هذه الحادثة أن شعب ميديًا كان يعيش حياة فوضى وبغير قانون، إلى أن هيأت حاجة الشعب إلى التنظيم الفرصة الشخص بعيد النظر، فاستطاع أن يستغلها، ذلك أنه كان بين أفراد ذلك الشغب رجل عاقل يدعى "ديوس" كان قواتها إلى السلطة المطلقة.

وقد حقق ما كان يتوق إليه، فإن شعب ميديا في ذلك العصر كان يعيش في قرى متفرقة تسودها الفوضى، وكان "ديوس" من يؤمنون بالعدل ويحاربون الظلم، فاشتهر بذلك ولجأ إليه أفراد الشعب يحكمونه في منازعاتهم التي كان يصدر فيها أحكام عادلة، مما جعل الجميع يمتدحونه وامتدت شهرته إلى القرى المجاورة، فلجأ إليه أهلها، وأصبح "ديوس" بمرور الوقت القاضي الذي لا يقبل الشعب له بديلا.

وعندما اطمأن إلى أن الشعب يحتاج إليه، أعلن أنه لن يعقد بعد اليوم جلساته المعتادة التي يحكم فيها بين الناس، زاعما أن هذا يعطل أعماله الخاصة.

ولما كانت السرقات منتشرة والفوضى ضاربة أطنابها، اجتمع عدد من

أفراد الشعب وناقشوا أسباب ذلك – ويميل هيرودت هنا إلى التأكيد بأن عددًا من أصدقاء "ديوس" كانوا بين هؤلاء الأفراد، ثم أعلنوا قرارهم الذي جاء فيه "أن الحياة في هذا البلد أصبحت في حاجة إلى شخص يولى عليها ملكًا" ليحكمها ويدير شئونها، حتى لا تنهار تحت وطأة الفوضى واقتنع الناس بضرورة انجاز هذا الإجراء، فاختاروا "ديوس" من بين الذين تقدموا لشغل هذا المنصب، وسار ملكًا عليهم.

هذه هي رواية هيرودوت لتلك الحادثة التاريخية، وسواء كانت التفاصيل التي سردها حقيقية أم خيالية فإنها مسألة لا تختلف فيها وجهات النظر، إنما الغرض من سياق القصة هو ما يعرضه المؤرخ على انه أساس النشأة الدولة.

ومن المعقول أن الناس عندما يختلفون مع بعضهم البعض في معاملاتهم اليومية، يصبحون في حاجة إلى قانون ينظم علاقاتهم، ويسوي خلافاتهم وإلى محكمة يعترفون بها لإصدار قرارات ملزمة لهم، والمجتمع بذلك إنما يقيم حائلا واقيا ليزيد التعاون و حصر المنافسة في حدود لا تضربه ووظيفة الوسيط أو المحك أو القاضي، أو الحاكم، هي بمثابة درجات على سلم طويل يؤدي في النهاية إلى الحكومة،

على أن الصعود على هذا السم لا يتسنى إلا في حالتين: الأولى أن يكون هناك وعي كاف بأن القيود التي يفرضها القانون والنظام، اقل مضايقة من الاضطراب والفوضى التي تنتشر لعدم وجود هذا القانون وهذه القيود: والثانية أن المحكمة التي يلجأ إليها أطراف النزاع يجب أن

تحوز ثقة العامة، على أساس أن إجراءاتها عادلة وان قراراتها عادلة، وقد حقق "ديوس" في قصة هيرودوت هذين الشرطين، فاستطاع أن يقيم دولة، وان ينصب نفسه ملكا عليها.

الحماية والنظام والعدل

إنه يظهر في البداية باسم الحماية، ثم يتسع شيئًا فشيئًا حيث أن الإنسان يتوقع أكثر من حماية البدنية، وحتى يمكن أن يتابع حياته اليومية، تطلب حدًا أدنى من الاستقرار رأى انه لا يتوفر إلا بالثقة المتبادلة في معاملته مع الغير، والإنسان في حاجة كذلك إلى حماية ممتلكاته وأفضل اصطلاح يطلق على هذا الإطار هو "النظام" والحكومة تسعى لتوفير الحياة المنظمة، وهذا ما تعنيه العبارات التقليدية التي تقول إن من واجبات الحكومة توفير "القانون والنظام"، أو "السلام والنظام" أو "الضبط والربط".

وإذا كان النظام يؤدى إلى السلام، فلا بد له أن يستقر على أساس من القانون، وأن يوكل تنفيذ القانون إلى سلطة قادرة على فرضه.

ولكن هذا ليس كل شيء، فإن ثكنات الجنود أو السجون تمتاز بدقة النظام، أما المدافن فهي المكان الأكثر تنظيما على وجه الأرض بيد أن الثكنات أو السجون أو المدافن ليست دولًا.

وبالرغم من أن الدكتاتوريات تمثل النماذج الثلاثة، إلا أن هناك شيئًا أكثر من النظام تتطلبه الدولة المتقدمة، وكما أن النظام يتوفر عن الحماية،

إلا أن هناك هدفًا آخر يعمل النظام على تحقيقه، فالعدل يتكون من الوسيلة ونتيجة معينة، والوسيلة هي المعاملة العادلة، والنتيجة هي الاعتراف بمصالح الأفراد والجماعات، والناس يشعرون أنهم يتمتعون بالعدل عندما يمنحهم المجتمع الذي يعيشون فيه فرصًا متساوية ويحافظ على مصالحهم.

وقد ذكر هيرودوت في قضيته التاريخية أن الحكومة تنشأ إذا توافر شرطان هما زيادة الفهم بأن القيود التي يفرضها النظام والقانون اقل مضايقة للمجتمع من الفوضى والاضطراب التي تنشأ من عدم وجود النظام والقانون، وإن المحكمة التي تعرض عليها المنازعات يجب أن تحوز الثقة العامة على أساس أن إجراءاتها وقراراتها عادلة، وقد حقق "ديوس" المطلبين فأقام دولة وضع نفسه على رأسها.